

مودرن دبلوماسي: مصر تتواصل مع صندوق النقد الدولي بشأن اتفاق لحزمة تصل إلى 10 مليارات دولار



قال موقع مودرن دبلوماسي إن بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر مددت زيارتها حتى نهاية الأسبوع لإجراء محادثات عاجلة حول صفقة محتملة قد تجلب شركاء وتتجاوز 10 مليارات دولار.

وتناقش مصر زيادة برنامجها لصندوق النقد الدولي الذي تبلغ قيمته 3 مليارات دولار - ولم يُصرف سوى القليل منه - كجزء من حزمة أوسع قد تشمل البنك الدولي أيضاً، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر. وتعد مصر بالفعل ثاني أكبر مقترض من صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين المتخلفة عن السداد.

وليس من الواضح ما إذا كان صندوق النقد الدولي يطلب تعويماً فورياً للجنة المصرية للتوقيع على الصفقة. ومن غير المتوقع أن تكون دول الخليج الغنية بالنفط التي انضمت إلى عمليات الإنقاذ السابقة لمصر، جزءاً من أي اتفاق جديد، وفقاً لما ذكرته المصادر.

وقالت المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا في مؤتمر صحفي في واشنطن يوم الخميس إن المحادثات جارية حول تعزيز برنامج الصندوق، مضيئة أن الاتفاق قريب جداً وأولوية قصوى، لكنها لم تقدم تفاصيل. ولم يتسن الاتصال بالمسؤولين المصريين والبنك الدولي للتعليق.

وارتفعت السندات المصرية المستحقة في فبراير 2026 الخميس 0.9 سنناً إلى 82 سنناً للدولار، وهو أعلى مستوى على أساس الإغلاق في عام تقريباً. كما قفزت السندات الأخرى المستحقة في 2025 و 2027 و 2028 و 2048. ولا تزال عوائد مصر عند حوالي 14%، وهو مستوى مرتفع مقارنة بمعظم السندات السيادية الأخرى.

وقال الموقع إن اتفاق صندوق النقد الدولي من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً نحو إخراج مصر من أسوأ أزماتها الاقتصادية منذ عقود، إذ تزيد الحرب بين

إسرائيل وحماس المجاورة من الحاجة الملحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان.

وستغطي الصفقة التي تشكل على نطاق واسع ما تقدره وكالة موديز لخدمات المستثمرين بأنه فجوة التمويل الخارجي لمصر في السنتين الماليتين 2024 و2025. ولا تزال العملة الصعبة نادرة، مع إغلاق الحكومة أبوابها أمام أسواق السندات الدولية.

وأرجأ صندوق النقد الدولي مراجعتين لبرنامج مصر الحالي - المبرم قبل أكثر من عام - في انتظار أن تسمح السلطات بسعر صرف أكثر مرونة والوفاء بوعود أخرى قبل تسليم المزيد من الأموال.

وبشكل منفصل، رفع البنك المركزي المصري يوم الخميس بشكل غير متوقع سعر الفائدة القياسي، وهي خطوة قد تسرع التقدم في حزمة أكبر من صندوق النقد الدولي وتمهد الطريق لتخفيض آخر لقيمة العملة.

وخفض البنك المركزي قيمة الجنيه ثلاث مرات منذ أوائل عام 2022، مما أدى إلى خسارة نصف قيمته أمام الدولار. ولكن في حين أن السعر الرسمي للجنيه ظل عند حوالي 30.9 جنيهاً للدولار منذ مارس، إلا أنه يتداول بين 65 و70 جنيهاً في السوق السوداء هذا الأسبوع، مما يؤكد النقص الحاد في النقد الأجنبي في البلاد.

وقال فاروق سوسة، الخبير الاقتصادي في بنك جولدمان ساكس، إن الاستراتيجية المفضلة لدى السلطات هي السيطرة على سعر الصرف الموازي قبل توحيد سعر الصرف. وهذا يعني خفض الطلب على الدولار من خلال تشديد السياسات وزيادة العرض من خلال الاقتراض الخارجي. وعندما يكون السعر الموازي عند مستوى أكثر معقولة، يصبح توحيد العملة أسهل من خلال تخفيض قيمة العملة.

وعلاوة على الاضطرابات في التجارة والسياحة بسبب الحرب بين إسرائيل وحماس، يتعين على مصر الآن أن تتعامل مع انخفاض عائدات قناة السويس، وهي مصدر مهم للعملة الأجنبية لخزائن الحكومة. وتتجنب عدد من السفن الممر المائي لحماية نفسها من الهجمات التي يشنها الحوثيون في اليمن في البحر الأحمر.

وتغطي المناقشات الجارية بين مصر والبنك الدولي الإصلاحات التي تحتاج مصر إلى تفعيلها لاستكمال المراجعات المتأخرة. ويشمل ذلك تشديد السياسات النقدية والمالية إلى جانب التحرك نحو نظام سعر صرف مرن.

وفي علامة على أن مصر تبرز بعض التقدم نحو تحقيق بعض هذه الأهداف، وافق مجلس الوزراء يوم الأربعاء على اقتراح لخفض الإنفاق على استثمارات الدولة ووقف المشروعات الجديدة حتى يوليو على الأقل.